

يحظر النشر حتى: 06:15 ص (بتوقيت القاهرة) / 04:15 ص (بتوقيت العالمي)، 10 يناير 2019

مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

تراجع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى مستوى قياسي منخفض في ديسمبر

القاهرة، 10 يناير، 2019: يشهد اليوم إصدار بيانات شهر ديسمبر من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني. تحتوي هذه الدراسة التي يرعاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص المصري.

وتعليقاً على استطلاع مؤشر مديري المشتريات في مصر، قال دانيال ريتشاردز الخبير الاقتصادي في بنك الإمارات دبي الوطني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

”يُنهي مؤشر مدراء المشتريات التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر العام بنتيجة إيجابية مسجلاً 49.6 نقطة في ديسمبر، مقارنة بـ 49.2 نقطة الشهر الماضي. ورغم أن هذه القراءة أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) الذي يفصل بين الانكماش والتوسع في القطاع الخاص غير النفطي، فإنها تمثل أعلى قراءة في أربعة أشهر، وهناك عوامل أخرى في بيانات الدراسة تشير إلى أن الاقتصاد المصري سوف يبدأ 2019 بداية قوية نسبيًا. تحسنت قراءات مؤشر PMI المتوسطة السنوية من 46.0 نقطة في 2016 (دخول مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي في نوفمبر من ذلك العام) إلى 47.5 نقطة في 2017 و49.5 نقطة هذا العام، وتشير المؤشرات إلى أن هذا التحسن سوف يستمر في 2019.

وفي حين تراجع الإنتاج بوتيرة أسرع في ديسمبر مقارنة بنوفمبر - 48.8 نقطة من 49.2 نقطة - فإن الطلبات الجديدة سجلت أعلى قراءة منذ أغسطس، وهذا يبشر بتحسين مستويات الإنتاج المستقبلي. كما شهد النشاط الشرائي للشركات زيادة، حيث سجل المؤشر أعلى قراءة له منذ مايو، حيث ذكر المشاركون زيادة طلبات الأعمال. وفي حين أدت إعادة التوازن الخارجي والاستثمار الحكومي إلى تعافي الاقتصاد المصري حتى اليوم، فإن نشاط القطاع الخاص قد تراجع نوعًا ما، لكن المتوقع أنه سيشهد نوعًا من التعافي في 2019. وسيأتي هذا بدعم من البنك الدولي الذي أعاد التأكيد مؤخرًا على التزامه بدعم القطاع الخاص المصري.“

النتائج الرئيسية لدراسة شهر ديسمبر هي كالتالي:

- زيادة أسعار المشتريات بأبطأ معدل في ست سنوات
- تراجع هامشي في الطلبات الجديدة بالشركات المصرية
- تراجع معدل التوظيف للشهر الثالث على التوالي

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 49.2 نقطة في نوفمبر إلى 49.6 نقطة في شهر ديسمبر، مشيراً إلى تراجع تدهور أحوال القطاع. وسجل المؤشر أعلى قراءة له في أربعة أشهر، حيث اقترب من المستوى المحايد (50.0 نقطة) الذي يفصل التوسع عن الانكماش.

وجاء تحسن المؤشر الرئيسي مدعومًا بأضعف تراجع في الطلبات الجديدة في سلسلة التراجع الحالية المستمرة لأربعة أشهر. وفي حين علق الكثير من أعضاء اللجنة على سوء أحوال السوق، شهد آخرون تلاشياً للضغوط المسببة للتراجع كما شهدوا زيادة للطلب. تراجع أيضاً حجم الطلب الأجنبي بوتيرة أبطأ.

ورغم ذلك، فقد شهد إنتاج الشركات المصرية انكماشاً بمعدل أسرع قليلاً في ديسمبر. لكن الانخفاض ظل هامشياً. الأمر المشجع هو أن النشاط الشرائي توسع بأقوى وتيرة في سبعة أشهر، حيث قام عدد من الشركات بزيادة مشتريات مستلزمات الإنتاج استجابة لزيادة الأعمال الجديدة.

تراجع معدل التوظيف بشكل متواضع في ديسمبر، ليكمل بذلك ربع سنة كامل من فقدان الوظائف. وأشارت الأدلة المنقولة إلى أن عدد من حالات التقاعد وترك الناس لوظائفهم بحثاً عن وظائف أخرى. ورغم ذلك، فقد شهد مستوى الأعمال غير المنجزة نمواً هامشياً فقط وبأضعف معدل في ستة أشهر.

تراجع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج مرة أخرى في ديسمبر، مسجلاً قراءة قياسية منخفضة جديدة على مستوى تاريخ الدراسة. وكان هذا ناتجاً عن أبطأ زيادة في أسعار المشتريات في أكثر من ست سنوات. استمر نمو الرواتب بشكل ثابت، ولكن بوتيرة أضعف من شهر نوفمبر. في الوقت ذاته شهدت أسعار المنتجات زيادة هامشية فقط، بالرغم من أن الزيادة كانت أسرع بشكل طفيف من قراءة شهر نوفمبر الأدنى في 34 شهراً.

ظل مستوى الثقة ضعيفاً بشكل نسبي على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر خلال شهر ديسمبر. وتوقعت معظم الشركات أن يظل الإنتاج كما هو دون تغير في الـ 12 شهراً المقبلة، في حين توقع 24% تحسناً، وخطط البعض لزيادة أعمالهم. وسجل المؤشر المعني ثاني أضعف قراءة له في 26 شهراً.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 5 فبراير 2019 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) /
04:15 (بالتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: brahims@emiratesnbd.com

جان بول بيجات
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +971 42307807
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +971 44507600
بريد إلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-2070-646-237
بريد إلكتروني: david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
IHS Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعّة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائهما بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن آخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه آي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعينين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMITM الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' IndexTM و PMITM إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarket.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.